

﴿ المسئلة الأرمنية ﴾

(التعديلات الجديدة)

لمكاتبتنا فى فينا بتاريخ ٢٢ الجارى

قد انتقلت المسئلة الأرمنية بناء على جرائد فينا ، وعلى الخصوص جريدة (الفريه پريسه) أشهر الجرائد النمساوية إلى دور جديد أو شكت أن تحمل فيه حلاً مرضياً لا تمس به كرامة الدولة العلية ولا سلطة جلاله مولانا السلطان الأعظم ، حيث لا يكون تمت تداخل للدول الأجنبية فى شئون الدولة العلية إلى الحد الذى كانت تتخطى إليه سياسة الإنكليز الذين اشتهرت مقاصدهم فى هذه المسئلة مع دولتنا العلية .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى يكون ما استدخله الدولة من التعديلات والنظامات الإدارية والقضائية فى ولاية أرمينيا كفيلاً أمام الدول على حفظ الأمن ونشر العدالة بين الجنسين القاطنين للولاية المذكورة ، وهما الأكراد المكونون لثلثى سكان تلك الولايات والأرمن المكونون للثلث الباقي إقليلاً .

ومن تعجل فى الحكم على مضمون بنود

﴿ المسئلة الارمنية ﴾

(التعديلات الجديدة)

لمكاتبتنا فى فينا بتاريخ ٢٢ الجارى

قد انتقلت المسئلة الارمنية بناء على رائد فينا وعلى الخصوص جريدة (الفريه پريسه) أشهر الجرائد النمساوية الى دور جديد أو شكت أن تحمل فيه حلاً مرضياً لا تمس به كرامة الدولة العلية ولا سلطة جلاله مولانا السلطان الأعظم حيث لا يكون تمت تداخل للدول الأجنبية فى شئون الدولة العلية الى الحد الذى كانت تتخطى إليه سياسة الإنكليز الذين اشتهرت مقاصدهم فى هذه المسئلة مع دولتنا العلية . هذا من جهة ومن الجهة الأخرى يكون ما استدخله الدولة من التعديلات النظامية والإدارية والقضائية فى ولاية أرمينيا كفيلاً أمام الدول على حفظ الأمن ونشر العدالة بين الجنسين القاطنين للولاية المذكورة وهما الأكراد المكونون لثلثى سكان تلك الولايات والأرمن المكونون للثلث الباقي إقليلاً .

ومن شأنه في الحكم على مضمونه
وهذا المبدأ يتم على ما ظهر له منها
بأنه لا يجوز أن تكون الدولة العلية قد أقرت
بمبدأ من المبادئ التي وضعتها لها
المسئلة الأرمنية واني

ولما كان البند الأول كما يظهر للقراء
من أول وهلة هو البند الاساسي الذي
يكون عليه مبنى مستقبل الولاية الأرمنية
واستقلالها أو عدمه لان بعض أعضائه
لناتبع عن الهوة ومن حيث انه سيكون اليه
مراجع جميع الاعمال الادارية والتقضائية
بشأنه فانه بان من الآن انه سيكون
مركز الحكم الرئيسية لبلاد الارمنية
ومن حيث كونه دولياً بهذه المثابة
فانه سيكون عليه عداوة عن سلخ ولاية
بعض من الدولة العلية وجعلها تحت هيئة
مما لا يجوز ان يكون فيها الدول الثلاث

من شأنه في الحكم على مضمونه
وهذا المبدأ يتم على ما ظهر له منها
بأنه لا يجوز أن تكون الدولة العلية قد أقرت
بمبدأ من المبادئ التي وضعتها لها
المسئلة الأرمنية واني

هذا التعديل بناء على ما يظهر له منها سطحياً
يظن أن الدولة العلية قد أقرت أو رضيت بكل
الطلبات التي وضعتها لها الدول الثلاث بشأن
المسئلة الأرمنية واني

ثالثاً : إقامة مجالس قضائية رؤساؤها من
المسلمين ووكلاؤها مسيحيون وأعضاؤها
ينتخبون من الأهالي بمناسبة عدد السكان .

رابعاً : جميع أمور البلديات يلزم أن تكون
تحت سيطرة مجالس بلدية تُشكل على نظام
مماثل لتكوين المجالس القضائية .

خامساً : أن تتألف القوة المحافظة على
الأمن العام من بوليس أهلي (يُشبه الخفر في
مصر) تُنتخب رجاله بمعرفة الأهالي كيما
يتمكن المسيحيون من الاشتراك مع الأكراد في
أعمال المحافظة على الأمن العام .

سادساً : لا مانع من أن يكون الحكمدار
العام تركياً .

هذه هي البنود النظامية المهمة التي استقر
عليها الدول الثلاث بواسطة سفرائهم في
الأستانة العلية ، وهي التي رُفعت نهائياً في
المذكرة الموقع عليها منهم إلى الباب العالي .

ولما كان البند الأول كما يظهر للقراء من
أول وهلة هو البند الأساسي الذي يكون عليه
مبنى مستقبل الولاية الأرمنية واستقلالها أو

اللاث وقد انتهى الامر فيها بعد الاخذ
والعطاء بما يعلمه كل متتبع للمسئلة ان
قبلت الدولة العلية جميع البنود ولكن مع
تغيير مهم فيها

وفي هذا الاسبوع أرسل الى الدول للاث
بواسطة سفرائها في الاستانة بمؤامرة
التعديلات التي استقر عليها رجال الدولة على ادخالها
في نظامات البلاد الارمنية وهي على
ما يأتي

أولا تعيين القومسيون المطلوب
انشاؤه في الاستانة العلية على شرط ان
يكون جميع أعضائه من رجال الدولة
الاستانة لاغير

ولكن الدول الثلاث استقرت
على ان يكون عدد القومسيون
الارمنيين في الدول الثلاث
على ما يلي

عدمه ، لأن بعض أعضائه أجنب عن
الدولة ، ومن حيث إنه سيكون إليه مرجع
جميع الأعمال الإدارية والقضائية مباشرة ،
فقد بان من الآن أنه سيكون هيئة الحكومة
الرئيسية للبلاد الأرمنية . ومن حيث كونه
دولياً بهذه المثابة ، فيكون تشكيله عبارة عن
سلخ ولاية أرمينيا عن الدولة العلية وجعلها
تحت هيئة حكومة مختلفة يشترك فيها الدول
الثلاث فرنسا وروسيا وإنكلترا .

وفي الواقع أنه أولاً : هذا البند لما رأينا
الدولة العلية تلازم خطة المعارضة والإباء إلى
هذا الحد ، بل كانت تقبل كل تعديل من شأنه
إصلاح الأحوال الأرمنية ، لأن مشاركة
الأجانب لرجال الدولة أن حكم في ولاية
كانت مهما بلغ عدد — بين المسيحيين
كأنها لا يُعد إلا من —

اللاث ، وقد انتهى الأمر فيها بعد الأخذ
والعطاء بما يعلمه كل متتبع للمسئلة إن قبلت
الدولة العلية جميع البنود ، ولكن مع تغيير
مهم فيها .

وفي هذا الأسبوع أرسل إلى الدول الثلاث
بواسطة سفرائها في الاستانة بصورة
التعديلات التي استقر عليها رجال الدولة على

الدولة من جهة أخرى ثم دعوى بسند ذلك
يفضى الى احدث اشغاب في لولايات
التي يكثرونها عدد المسيحيين من الولايات

إدخالها فى نظمات البلاد الأرمنية وهى على ما يأتى :

أولاً : تعيين القومسيون المطلوب إنشاؤه فى الأستانة العلية على شرط أن يكون جميع أعضائه من رجال الدولة العثمانية لا غير .

ولكن الدول الثلاث اشترطت حرية المخابرة لسفرائها فى الأستانة مع القومسيون مباشرة أى بدون وساطة نظارة الخارجية فرضيت الدولية العلية بعد الموقف ، ولكنها اشترطت هى أيضاً أن يكون رئيس هذا القومسيون

الدولة من جهة أخرى . ثم هو بعد ذلك يُفضى إلى إحداث الشغب فى الولايات التى يكثُر فيها عدد المسيحيين من الولايات العثمانية ، حيث لا يبعد أن تجيش فى خواطر المسيحيين فى غير ولايات الأرمن أمان يؤملون بالأوروبيين تحقيقها ، وإذا كان الباب مفتوحاً تدافعت الأميال عنه . وماذا يروم بعد ذلك خصوم الدولة من موجبات اضمحلالها أكثر من تلك الحالة ؟ .

ثم لا خلاف فى أن التداخل الأجنبي يمثل ما فرضه البند الأول من تلك المطالب يُعد امتهاناً للحكومة العثمانية ومساساً بالسلطة

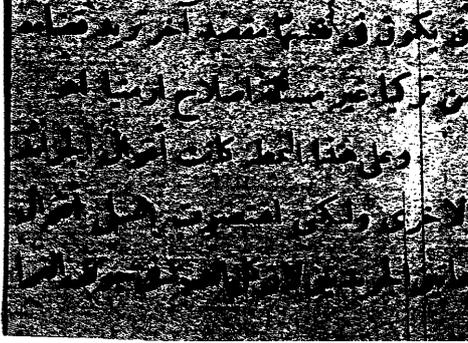
العثمانية حيث لا يبعد أن تجيش فى خواطر المسيحيين فى غير ولايات الأرمن أمان يؤملون بالأوروبيين تحقيقها وإذا كان الباب مفتوحاً تدافعت الأميال منه . وماذا يروم بعد ذلك خصوم الدولة من موجبات اضمحلالها أكثر من تلك الحالة

ثم لا خلاف فى أن التداخل الأجنبي يمثل ما فرضه البند الأول من تلك المطالب يُعد امتهاناً للحكومة العثمانية ومساساً بالسلطة الشرعية والطبيعية المخولة لجلالة السلطان الأعظم فى مملكته إذ ليست الولاية الأرمنية إلا جزءاً من أجزاء الدولة

وتقد حصلت بشأن هذا البند والبنود الأخرى بمسء الرفض الأول فى مسءة صدارة دواتلو جواد باشا الصدر السابق جملة مخبرات بين وزارة فخامة الصدر

وأما من خصوص الوالى ووكيله والمتصرف والحكماء فلم تقبل الدولة إلا أن يكونوا من الأتراك المساهمين . وأما المجالس القضاية والبلدية واليوايس الأهلى فلم تمدل الدولة فى بنودها شيئاً وأقرت على كل ما جاء فى المذكرة بشأنها

ولذى يتلب على الظن ان رجال الباب العالى لم يعتبروا منطوق البنود



هذه هي التعديلات التي قبلت بها الدولة العلية بعد طول الأخذ والرد ، وأعلنت الدول الثلاث بقبولها إياها ، وقد ذكرتها جرائد فيينا كما بسطتها هنا ، ثم أظهرت تمام الاستحسان لها ، ومما قالته جريدة « الفريه بريسه » في تذييلها لها هو ما يأتي :

« إنه لا بد ، وأن يتم الاتفاق بين الدولة العلية والدول الثلاث على هذه التعديلات لأنها فضلاً عن كونها غاية في الصواب ، هي غاية ما يمكن أن تطلبه دولة أجنبية من دولة أخرى » اهـ .

وقالت جريدة « التاج بلاط » الشهيرة بعد ما ذكرت نص هذه التعديلات ما يأتي :

« وإنه لو رفضت إنكلترا هذه المقترحات التي كلها صواب وعدل ، فلا بد أن يكون في نفسها مقصد آخر تريد قضاءه من تركيا غير مسألة إصلاح أرمينيا اهـ .

وعلى هذا النمط كانت أقوال الجرائد الأخرى ، ولكنني اقتصر على أقوال هاتين الجريدتين لأن كل العمود في _____